العولمة الثقافية:
الأبعاد و التجليات

سيدي محمد ولد الجيد
قسم الفلسفة وعلم الأجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة انواكشوط

مقدمة

بعد أفول نجم "إمبراطورية الشرق" مجسدة في الإتحاد السوفيتي في مقابل سطوع كوكب" إمبراطورية الغرب" مجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما عناه ذلك كله من انكسار واندحار، بل وتلاش للمعسكر الشرقي الذي كان يضمن نوعا من التوازن على المستوى الدولي باعتباره الند والقطب المقابل ومن ثم الكابح لهيمنة وتغطرس المعسكر الغربي، أصبح من الجلي أن الثنائية القطبية أصبحت في خبر كان، وولت إلى غير رجعة فاسحة المجال ــ وبرحابة نادرة ــ إلى الأحادية القطبية بكل ما في الكلمة من معنى.

وتبعا لذلك طفت على السطح أنساق مفاهيمية فريدة من نوعها، كالنظام العالمي الجديد، نهاية التاريخ[1].. ومن ثم العولمة، لتجسد كلها الهيمنة المطلقة لما

---

[1]ـ من المعلوم بأن مهندس مقولة " نهاية التاريخ"، التي أقامت الدنيا وأسالت طوفانا من الحبر، هو الآمريكي "فرانسيس فوكوياما". وتتخلص في القول بحسم الرأسمالية، على حساب الاشتراكية، للجدل التاريخي حول أنسب وأنجع النظم الاقتصادية للحياة البشرية في تاريخها المعاصر، حيث

كان يعرف سابقا بالمعسكر الغربي بزعامة "العم سام" وبالتالي سعيه الحثيث إلى بسط نظرته وأسلوبه في الحياة على مجموع المعمور.

والواقع أن العولمة ظاهرة على قدر بالغ من الأهمية والخطورة لدرجة تجعلنا نقول دون مبالغة أنها بقدر ما تشكل بحق أهم ما ميز نهاية القرن العشرين، فإنها ستمثل لا محالة أهم ما سيطبع ويظلل ويلون القرن الواحد والعشرين. ولا شك أن ذلك يجعلها فعلا جديرة بالدراسة والتمحيص سعيا إلى فهم أحسن لأبعادها ومضامينها وتداعياتها القائمة والمحتملة.

بات من المسلم به أنها النظام الرأسمالي ولا شيء سواه. أنظر: بول سالم، الولايات المتحدة و العولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الواحد والعشرين، المستقبل العربي، عدد 229 آذار ــ مارس 1998 ص 81.

وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث(إن كان هذا المصطلح لا زال ذو دلالة في فضاء العولمة)[1]، بل وحتى البعض من المجتمعات الغربية(كما هو الحال مع فرنسا مثلا)، تتوجس من العولمة وبالتالي تستشعر ضرورة البحث المعمق والمتبصر لمعطياتها، فإننا في الوطن العربي و العالم الإسلامي لا محالة معنيون بالأمر أكثر من غيرنا.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بموضوع العولمة في فضاء دوائر البحث والفكر العربي و الإسلامي حديث العهد مقارنة بما عليه الحال لدى مثيلاتها في المجتمعات الغربية[2]، إلا أنها أضحت الآن الشغل الشاغل للسواد الأعظم من الباحثين والمفكرين العرب و المسلمين، شأنهم في ذلك شان أغلب المراكز البحثية والمؤسسات الثقافية بالوطن العربي و العالم الإسلامي، التي أصبحت أجندتها لا تخلو بحال من الأحوال من حيز هام لموضوع العولمة، إن لم تقتصر عليها دون غيرها.

وفي هذا السياق تأتي ورقتنا البحثية هذه التي تسعى إلى تسليط الضوء على أبعاد ومعطيات العولمة بمختلف تمظهراتها السياسية والاقتصادية والثقافية

1- يرى البعض من الباحثين أن معطيات العولمة تجب العديد من الأنساق المفاهيمية والإصطلاحية: «شرق ــ غرب»، «شمال ــ جنوب»، «عدم الإنحياز»، «التأميم» وكذلك «العالم الثالث». انظر في هذا الصدد: سمير أمين في سيار الجميل، العولمة إختراق الغرب للقوميات الآسوية متغيرات النظام الدولي القادم رؤية مستقبلية، المستقبل العربي، عدد 217 آذار ــ مارس 1997، ص 53

2- نجد تأكيدا على حداثة اهتمام الدوائر البحثية العربية بموضوع العولمة لدى "نايف علي عبيد" حيث يقول:« إن ظاهرة العولمة (Globalisatin) التي بدأ الحديث عنها بشكل مكثف في الوطن العربي منذ مدة وجيزة لا تزيد على ستة أشهر (...) كان قد مضى عليها أكثر من عشر سنوات من الإهتمام الغربي.» انظر نايف علي عبيد، العولمة .. والعرب، المستقبل العربي العدد 221، تموز ــ يوليو 1997، ص 27.

والاجتماعية، حيث ستعمل على محاولة الاجابة على مجموعة من الاستفهامات التي تطرح نفسها في هذا السياق: ما هي العولمة على وجه التحديد؟ وما طبيعة جذورها التاريخية؟ فيم تتحدد أبعادها وتمظهراتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ وما طبيعة تأثيرها وتداعياتها؟

أولا: مفهوم العولمة

رغم ما أسالته العولمة Mondialisation، أو الكوكبة Globalisationكما يفضل البعض أن يسميها، من حبر وما أثارته من جدل ونقاش وما حفزته من بحث وتقص، إلا أن مفهومها لحد الساعة لازال يشوبه الغموض و الإبهام ولا يخلو من هلامية وضبابية، حيث لم يتفق الباحثون والمفكرون على كلمة سواء في هذا المضمار[1].

وعلينا القول بأن تعذر واستعصاء تحديد مفهوم العولمة يعود في الأساس من بين أمور أخرى إلى حداثة الموضوع ومن ثم المفهوم من جهة، ومن جهة أخرى إلى تباين الخلفيات العلمية والمشارب الفكرية، بل والموافق الايديلوجية للباحثين، والتي تنعكس بشكل أو بآخر على موقفهم من العولمة إيجابا أو سلبا[2]. كل ذلك أفرز تعددا واختلافا في المحاولات التعريفية، كما سيتضح لنا جليا من خلال ما سنقدم عليه وشيكا من استعراض للبعض من نماذجها.

---

[1]- أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، عدد 222 إبريل- أغسطس 1997، ص 5.

[2]- راجع: السيد ياسين، في مفهوم العولمة، والمستقبل العربي، عدد 228، ص 5.

يعرف محمد الأطرش[1] العولمة بقوله بأنها: «تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة و الثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانكسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات».

وإذا كان من الممكن أن نستشف من تعريف محمد الأطرش للعولمة الواردة أنفه تعدد أبعاد العولمة، فإننا نلمسه جليا لدى باحث سياسي بارز، ألا وهو الاقتصادي الأمريكي "جيمس روزناو"، والذي يذهب إلى أن مفهوم العولمة يقيم « علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديلوجيا. وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة بمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة». ويؤكد "روزناو" في نفس السياق على أن العولمة تشير إلى عمليات جوهرية ثلاث، تتحدد أولاها في مشاعية المعلومات بين الجميع، في حين تتحدد ثانيتها في تلاشي الحدود بين الدول والمجتمعات في أدني المعمورة و أقاصيها، أما العملية الثالثة فتتحدد في اطراد التماهي والتشابه والتشابك ما بين الجماعات المجتمعات و المؤسسات، أينما كانت وكيفما كانت. وتبعا لذلك يكون جوهر العولمة، حسب "روزناو" هو يسر وسلاسة انتشار المواد والنشاطات عبر

---

[1]- انظر: محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟ المستقبل العربي، عدد 229، آذار- مارس 1998، ص 107.

الحدود، والتي تتمثل أساسا في: البضائع، الخدمات، الأفراد، الأفكار، المعلومات، النقود، المؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات[1].

ومن الباحثين العرب الذين أدلوا بدلوهم في إطار تحديد مفهوم العولمة يذكر السوسيولوجي برهان غليون، والذي ذهب إلى وصفها بأنها: «ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة [...] يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدوائر المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا». ويخلص غليون من ذلك إلى أن المقصود بالعولمة هو: «الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية، في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا نازعا للتوحد»[2].

وقبل أن نختم استعراضنا لنماذج المحاولات التعريفية للعولمة، لا بأس لو أوردنا المحاولة القيمة التي تقدم بها الباحث وأستاذ الفلسفة "صادق جلال العظم"، ومفاد ذلك أن العولمة هي: «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و الرأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره». ويخلص "العظم" إلى القول بأن العولمة في جوهرها هي «حقبة التحول الرأسمالي

---

[1]- راجع محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]- أخذا عن نايف على اعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»[1].

لعله أصبح جليا من خلال ما سبق أن مفهوم العولمة هو بحق من أكثر المفاهيم الإشكالية التي تضاربت حولها الأقوال واختلفت فيها الآراء، ومع ذلك يبقى من شبه المؤكد أنها في كل الأحوال عملية وآلية تاريخية تلغي الحدود وتتجاوز الخصوصيات، حيث أنها بالفعل تقفز على التاريخ بنفس القدر الذي تقفز فيه على الجغرافيا[2].

إذا كان ذلك إذا هو مفهوم العولمة، فما ذا عن جذورها التاريخية؟ وهل لها من أصول فكرية؟

ثانيا: الجذور التاريخية للعولمة

لعله من الحري بنا، قبل أن نسترسل في محاولتنا التأصيلية و التحليلية هذه لظاهرة العولمة، أن نحاول تلمس جذورها التاريخية. والواقع أنه على الرغم من أن السواد الأعظم من الباحثين ينأى عن البحث عن أصول فكرية للعولمة، من منطلق التسليم بانتفائها[3]، فإنهم يحرصون على تأصيل جذورها التاريخية. وفي هذا الصدد

---

[1]- انظر: صادق جلال العظم، ماهي العولمة؟، أخذا عن السيد ياسين، مرجع سابق، ص 8

[2]- راجع مقالنا: العولمة أمر لا بد منه، فهل الملاذ في الهروب منها أم إليها؟ مقال منشور في جريدة الشعب (الموريتانية) عدد 6443، 7 يناير 1999، ص 10.

[3]- يرى أغلب الباحثين بأن أبرز ما يميز العولمة أنها ذاعت وتفشت من دون أن ترتكز على حركة فكرية واضحة المعالم تنهل من ينابيعها وتسترشد بروح توجهاتها، بل وأكثر من ذلك يذهب البعض إلى أن مهندسي المشروع الأمريكي للعولمة يعانون من عدم وضوح الرؤى بجلاء، نظرا لافتقارهم للوعي و الخبرات الضرورية للتفاعل الإيجابي مع النظام الدولي الجديد.

نجد البعض منهم يذهب إلى أنها تمثل امتداد وتطورا طبيعيا للحضارة منذ غابر الزمن، بمعنى أنها ليست سوى حلقة آنية من سلسلة من حلقات سالفة، طبعت أحقبة زمنية ماضية من تاريخ البشرية، منذ فجر التاريخ ابتداء من أول " ثورة تقنية" (العصر الحجري و مرورا بتلك المرتبطة بالعصر الحديدي.. لتنتهي بما نعيش إرهاصاته في أيامنا هذه[1].

ومن الباحثين من يرى بأن الجذور التاريخية للعولمة تعود إلى الخمسة قرون الماضية. ذلك ما يؤكده جلال أمين بقوله: «العناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعل الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة قرون».[2]

ويتقاطع الباحث الأمريكي "رولاند روبرستون" مع جلال أمين في القول بأن الجذور التاريخية للعولمة تعود إلى القرن الخامس عشر. وفي هذا السياق نجده يضع نموذجا من خمس مراحل[3]، يوضح أهم المراحل والفواصل المتتالية في تاريخ العولمة على نحو ما يلي:

انظر في هذا الصدد: إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق ص 5، و راجع كذلك سيار الجميل، مرجع سابق، ص 55.

[1]- انظر: برهان غليون في نايف علي اعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- انظر: جلال أمين، العولمة والدولة ، المستقبل العربي، العدد 229، آذار- مارس 1998، ص 23

[3]- أخذا عن السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11

- المرحلة الجنينية (بداية القرن الخامس عشر- منتصف القرن الثامن عشر)
- مرحلة النشوء (منتصف القرن الثامن عشر – 1870)
- مرحلة الانطلاق (1870 – العشرينات من القرن العشرين)
- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (العشرينات من القرن العشرين – منتصف الستينات)
- مرحة عدم اليقين (منتصف الستينات – التسعينات).

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أنه على الرغم من حداثة تداول مفهوم العولمة، والذي لا يكاد يتعدى العشر السنوات الأخيرة، إلا أن الظاهرة التي يجسدها تعود جذورها التاريخية إلى قرون خلت. وإذا كان الأمر على ما وصف، فماذا عن أبعاد(العولمة) وتجلياتها؟

ثالثا: أبعاد العولمة

تتجلى العولمة في مجموعة من الأبعاد يمكن تلخيصها في الثلاثة التالية:

1)- البعد الاقتصادي للعولمة: يعتبر البعد الاقتصادي للعولمة، أي العولمة الاقتصادية أو الاقتصاد العولمي – إن صح لنا هذا التعبير الأخير – من أبرز تجليات هذه الظاهرة وضوحا ونفاذا بل وحسما، لدرجة جعلت البعض يزعم سذاجة أو تساذجا أن محور ما يجري وعمقه لا يتعدى الفضاء الاقتصادي بأي حال من الأحوال، بمعنى أن العولمة ما هي إلا مجرد عملية وآلية اقتصادية بحتة لا أقل ولا أكثر.

ويتجسد البعد الاقتصادي للعولمة في السيادة المطلقة لنموذج الإنتاج الرأسمالي (رأسمالية السوق على وجه التحديد) وانتشار وتمدد وهيمنة ما يعرف

بالشركات المتعدية الجنسيات[1] التي أضحت الآلية الأكثر فاعلية وفعالية في ضمان الانتقال السريع والهائل لرأس المال والسلع والأفكار والمعلومات على مستوى المعمور، وقافزة بذلك على كافة الحدود جغرافية كانت أم سياسية أو ثقافية.

والواقع أن الشركات العابرة القوميات قد اعتمدت في سبيل إحكام سيطرتها على مشارق العالم ومغاربه استراتيجية محكمة تتسلح بأحدث منتجات البحث والتطور التقاني(التكنلوجيا) وما تفرزه بنسقية وانتظام من ثورة وطفرة في المعلومات والاتصالات. كما عمدت كذلك إلى توظيف البعض من المؤسسات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما على شاكلتهما) لفرض الشروط والحيثيات الكفيلة بتحقيق ذلك في أقصي الكرة الأرضية وأدانيها سواء بسواء: الخصخصة، حرية الأسواق، وإلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية، وغيرها من الأمور التي أضحت ذات طابع إلزامي أو شبه إلزامي دولي من خلال المواثيق والعقود والاتفاقيات، لعل أوضحها وأكثرها تعبيرا اتفاقية "الغات" ومتعلقاتها. كل ذلك جعل

---

[1]- الشركات متعدية الجنسيات هي طراز فريد من الشركات مغاير للطراز الذي كان العالم يألفه، وهو الشركات الدولية. ويتحدد الاختلاف مابين الطرازين في أن الأخير (الشركات الدولية) يقتصر نشاطه على العلاقات ما بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، وقد يتسع ليشمل –على أكبر تقدير– عددا محدودا من الدول، بينما نجد الأول (الشركات متعدية الجنسيات) يتدفق نشاطه عبر كل حدب وصوب متخذا بذلك من العالم بأسره مسرحا لمختلف عملياته: إنتاج، توزيع، تسويق. وخلافة انظر في هذا الصدد جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 24، ولمزيد في التوسع حول أهم الفروق ما بين الإحتكارات الكبيرة المسماة الشركات الدولية والشركات متعدية الجنسيات راجع: إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 12–14، وراجع كذلك:
Jacques Adda, La Mondialisation de l'économie 1.Genèse, Editions de la découverte, Paris 1996 p.p 18-19

الاقتصاد على مستوى العالم ينصهر في بوتقة واحدة متخذا بذلك سمة الكوكبة أو العولمة[1].

2)- **البعد السياسي للعولمة:** لعل أبرز ما يميز البعد السياسي للعولمة أو العولمة السياسية، هو سيادة النموذج الديمقراطي الغربي وكأنه الوصفة السحرية الكفيلة بتحقيق المعجزات، والتي لا يعذر أحد في النأي أو العزوف عنها، بل وأكثر من ذلك قد يعرضه خيار كهذا للعزلة دوليا والتقوقع على الذات (سلاح المقاطعة الاقتصادية والسياسية). يضاف إلى ذلك تراجع وتقهقر مبدإ السيادة الوطنية، والذي أصبح مفهوما هلاميا ضبابيا و مائعا لا يخلو من غموض وإبهام. وتبعا لذلك لم تعد الدولة مطلقة الحرية في فضائها الترابي الوطني، وإنما أضحت مكرهة على العمل وفقا لما تفرضه المراكز الرأسمالية، والتي تسهر- بفعل القوة العسكرية والاقتصادية- على مصالحها مهما كلف ذلك من ثمن.

ومن مظاهر البعد السياسي للعولمة اللافتة للنظر ما شهدته سطوة الدولة من انحسار وما عرفته من انسحابية على مستوى أدوارها والتزاماتها المجتمعية. وفي هذا السياق طفت على السطح مفاهيم جديدة كمفهوم الدولة الرخوة[2]، على سبيل المثال لا الحصر مكرسة بذلك تراجعا حقيقيا لقوة الدولة[3] التي كانت تعرف بأنها

---

[1]- للمزيد من المعلومات حول العولمة الإقتصادية يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- Jacques Adda, La Mondialisation de l'économie, op cit.

[2]- راجع في هذا السياق جدال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 26-30.

[3]- الواقع أن البعض من الباحثين يصور ازدهار العولمة وتألقها على أنه يأتي على حساب قوة الدولة وجبروتها. ومنه يكون عصر العولمة هو عصر أفول نجم الدولة الوطنية (أو الدول القومية كما يفضل البعض أن يسميها) على المستوى الدولي، بما في ذلك الدول الغربية ذاتها. بينما يرى باحثون آخرون أن الدول الوطنية في الغرب لا زالت بخير مصونة الجانب محفوظة السيادة، وأن الذي وقع ضحية العولمة ليس سوى الدولة الوطنية في العالم الثالث (الهوامش

المحتكر الأوحد "للقهر القانوني" حسب تعبير" ماكس فبير" في نطاق حدودها الجغرافية.

3)- **البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة:** لقد بات من الواضح أن أهم ما يميز العولمة الثقافية والاجتماعية هو بروز الثقافة ونمط العلاقات الاجتماعية الغربية والأمريكية منها على وجه الخصوص، كما لو كانت عصارة التفاعل الحضاري للعنصر البشري على امتداد تواجده، الشيء الذي يجعلها أنبل وأسمى وأنضج ما أنتجته الحضارة الإنسانية! ويترتب على ماسبق نتيجة منطقية وهو أنها (الأطر الثقافية والأجتماعية الغربية الأمريكية) الأجدر بالانتشار والهيمنة.

وهكذا ترتكز العولمة الثقافية والاجتماعية على نشر وبسط الثقافة ونمط الحياة الغربي الأمريكي على مستوى الكرة الأرضية، بالاعتماد بشكل خاص على وسائط ذات طابع اتصالي معلوماتي. وتبعا لذلك أصبحت الأكلات السريعة والجاهزة (الهامبرغر) كما لو كانت المفضلة لدى السواد الأعظم في المستهلكين القادرين شبابا كانوا أم شيبا، حالها في ذلك حال "الجينز" مثلا من الملبوسات، و"الكوكاكولا" من المشروبات[1].. وقس على وذلك . وهكذا يتم إفهامنا ومحاولة إقناعنا بأن هذا النوع من المنتجات وهذا النمط من العلاقات الاجتماعية ذلك الطراز من التنظيمات المجتمعية، وهذا اللون من الفنون الجمالية.. هو الأحسن والأسمى،

والتوابع). ويذهب بعضهم في تعليله لهذه المعطيات إلى أن هذه الأخيرة (الدولة الوطنية في العالم الثالث) لم تكن يوما كذلك (دولة وطنية) بمعنى أن مفهوم الدولة الوطنية لم ينطبق يوما من الأيام على دول العالم الثالث نظرا لارتباطها العضوي بدول المركز في إطار من التبعية، مما يجعل الحديث عن سيادة وطنية على مستواها أمرا مشكوكا فيه. راجع في هذا الصدد عبد الله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، العدد 229 آذار – مارس 1998، ص 92

[1]- انظر: جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 33

ومن ثم الأجدر بالاستهلاك دون ما سواه. وبعبارة واحدة إن العولمة الثقافية والاجتماعية هي بإختصار قهر وهيمنة الثقافة الغربية الأمريكية لما سواها من الثقافات، واكتساح أسلوبها في الحياة لما عداه من أنماط الحياة.

وتوصف الثقافة العولمية بأنها ثقافة «ما بعد المكتوب»[1]، إنها ثقافة الصورة. وهكذا أصبحت هذه الأخيرة (الصورة) محور إنتاج وتوزيع وتبادل الثقافة على مستوى كافة المعمور. والواقع أن تألق الثقافة المرئية المسموعة جاء على حساب الثقافة المكتوبة والتي تداعت إمبراطوريتها في خضم المناخ العولمي الذي يمجد الصورة ويتخذ منها وسيطا سحريا وفعالا للانتشار الواسع والسريع في كل أصقاع العالم بالاعتماد على التقانة (التكنولوجيا) الفائقة. وهكذا أيضا أفرزت العولمة آلية جديدة لهندسة الرموز وإنتاج القيم وبلورة ضروب الوعي (أو الإدراك كما يفضل أغلب مناصري العولمة أن يسموه)[2]، وتشكيل أطناب الأذواق على المستوى الكوني، الأمر الذي جعل الحديث عن القرية الكونية أمرا دارجا ومألوفا.

وعلى العموم "تبشر" العولمة الثقافية والاجتماعية بأنها تكرس تشكل وبلورة نمط ثقافي واجتماعي وإنساني عالمي كوني، عبارة عن زبدة التفاعل الحضاري والتلاقح والانصهار الثقافي ما بين كافة الأمم، تسعى إلى تحقيق ديمقراطية الشعوب ووصل جسور التواصل والتحاور والأخذ والعطاء ما بينها، تقديس حقوق الإنسان وضمان حرية اختياره وفعله... وذلك سبيلا إلى بلوغ النماء والرخاء والرفاه لكل مستوطني الكرة الأرضية أين ما كانوا، أيا كانوا، وكيف ما كانوا![3] لكن يبقى

---

[1]- انظر: عبد الإله لقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]- انظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشرة أطروحات، المستقبل العربي، عدد 228، شباط – فبراير 1998 ص 17.

[3]- Reich Rober t: L'économie mondialisée, éditions Américaine 1991 P: 8

السؤال: هل تلك الثقافة العولمية هي فعلا كما يزعم مهندسوها ومروجوها؟ هل هي فعلا تجسد قمة التفاعل والتساند الإنساني الحر والبناء؟ أم أنها تكرس فصلا جديدا وحلقة فريدة من الحيف والقهر؟

رابعا: تأثيرات العولمة وتداعياتها

لعل أهم وأول سؤال يمكن طرحه في سياق الحديث عن تأثيرات وتداعيات العولمة هو الاستفهام حول ما إذا كانت العولمة نعمة أم نقمة؟، وهنا نجد البعض من الباحثين يهلل للعولمة ويصورها كما لو كانت الوصفة السحرية الكفيلة بإزالة شرور العالم وخطاياه وقهر كل مآسيه وهناته والبلسم الشافي لعلله، فهي خليقة بإنتاج وبلورة الميكانيزمات الفعالة لطي صفحة البؤس والشقاء وتشييد صرح عالم"عولمي" أسطوري لم يشهد التاريخ له مثيلا،يضاهي مدينة افلاطون المثالية الافتراضية أيما مضاهاة. ومنه تكون (العولمة) على رأيهم «تبشر بوعود مشرقة للجميع»[1]، أي أنها نعمة بكل المقاييس، وليست نقمة بحال من الأحوال.

والواقع أننا نقر بأن العولمة لا تخلو من نعم، بل هي النعم ذاتها! لكن نعمة بالنسبة لمن؟ هل هي نعمة تشمل كل المتفاعلين في إطار فضائها، ومن ثم تكون نعمة شاملة وجامعة؟ أم أنها نعمة تقتصر على الفاعلين بها دون سواهم، ومن ثم تكون نقمة ووبالا على غيرهم (المفعول بهم) بقدر ما هي نعمة وميزة بالنسبة لهم (الفاعلين)؟

الحقيقة أن القول بأن العولمة نعمة تغمر الجميع أمر مبالغ فيه ومجانب للصواب أيما مجانبة، بل وأكثر من ذلك لا يخلو من سذاجة أو تساذج على أقل تقدير، من منطلق أن نيرها وشططها بالنسبة لغير الفاعلين بها (يتموقع وطننا

---

[1]- مصطفى حمدي، الخليج وتحديات العولمة، في نايف على اعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 27

العربي والإسلامي في مقدمتهم) بين لا مراء فيه. ويمكن تلخيص تجليات مثالب العولمة ومحاذيرها في النقاط التالية:

1ـ العولمة إيديولوجية هيمنة إمبريالية جديدة:

رغم ما يزعم زيفا من أن العولمة إيذان بإقبار الإيديولوجيا (نهاية التاريخ كما يدعي فوكوياما)، فإنها في حقيقة الأمر تكرس ميلاد إيديولوجية جديدة شرسة وفريدة تصارع بعنف من أجل جب كل ما سواها. فهي تسعى بكل الوسائل (والتي غالبا ما تكون لا أخلاقية ولا إنسانية)، ترغيبا وترهيبا بل وإرهابا، إلى تبني نموج محدد، ليس شيئا آخر سوى النموج الغربي الأمريكي. إنها ضرب من ضروب الهيمنة، بل لون جديد من ألوان الإمبريالية الغربية همه الأساسي (غربنة Ocidentaisation) العالم بأسره على الطريقة الأمريكية (الأمركة Amercanisation)، إنها فصل جديد من فصول تجذير المركزية الغربية (جنون العظمة).

2- العولمة آلية للاختراق الثقافي:

تعصف العولمة بالسيادة الثقافية وتقفز على الخصوصيات التاريخية والثقافية. وهي بذلك تطحن الأنساق الثقافية الوطنية التقليدية، وتصور التمسك والتشبث بها على أنه وصمة عار بدعوى أن ذلك يؤشر إلى العجز عن مسايرة روح العصر، والقصور عن الدوران في فلكه، عصر العولمة ذات النظام القيمي الأحادي[1].

ومنه يبدو جليا أن العولمة تسعى إلى اقتلاع المجتمعات البشرية غير الفاعلة في فضائها (كما هو الحال مع وطننا العربي والإسلامي) من جذورها

---

[1]- راجع: عبد الإله بالقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 95

الثقافية والحضارية ،لتجد نفسها منسلخة تماما عن تراثها وماضيها، برانية عن هويتها وخصوصيتها، خاصة وأنها (العولمة) تجذر الانفصام ما بين التشكل الثقافي من جهة والفضاء المجتمعي الذي يحويه من جهة أخرى، مما يجعل تبلور منظومات من القيم مبتورة الصلة عن نظامها الاجتماعي أمرا قائما. وهكذا إذا تكون العولمة بكل المقاييس تكريسا للاختراق الثقافي والوأد الحضاري بأبشع صورهما.

3- العولمة تكريس لقانون البقاء للأصلح:

من أهم تمظهرات العولمة أنها تجسد سيادة مبدإ البقاء للأصلح والفناء للأضعف، حيث أفرزت من الميكانيزمات (تشريعية كانت أو تنظيمية أو دعائية..) ما يضمن ذلك . وتبعا لذلك رفعت شعار سيادة السلعة (مادية كانت أو ثقافية) " الأجود" وحتمية انتشارها في كل حدب وصوب مخترقة، بل ومحطمة لكل الحواجز أيا كان نوعها. و هنا نجد أن العولمة قد مكنت الشركات المتعدية الجنسيات من إملاء شروطها الخادمة لمصالحها على حكومات السواد الأعظم من دول العالم الثالث-المغلوبة على أمرها-ضاربة بعرض الحائط ما سينجر عن ذلك من وبال على مجتمعاتها.

4- العولمة ميكانيزم لتضحيل الثقافة و تسطيح الوعي:

من التجليات الواضحة للعولمة أنها تعمل بنسقية محكمة على «تسطيح الوعي»[1]، من خلال إنتاج و ترويج ثقافة قشرية و رثة، إن لم نقل سوقية«تسطيح الثقافات»[2] ، إنها ثقافة براقة أنيقة و مبهرة، لكنها هشة سطحية و ضحلة بعيدة عن العمق، لا

---

[1] - أنظر: محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 17

[2]- أنظر: عبد الله عبد الدائم، العالم و مستقبل الثقافة العربية، المستقبل العربي عدد 222 آب/أغسطس 1997، ص 28

تثير التأمل و لا تحفز التبصر بقدر ما تطوق العقل و تكبله، إنها ثقافة معلبة(جاهزة للإستهلاك) مباغتة و فتاكة لا تترك لك فرصة التروي أو النظر بروح ناقدة ثاقبة، و إنما تجرك جرا وتسحبك رغما عنك لمجاراتها و مسايرة حيثياتها و الدوران في فلكها (السير مع التيار).

إذا كان ذلك هو حال العولمة إذا، فما سبيلنا في الوطن العربي والعالم الإسلامي إلى التعامل معها ومواجهة تحدياتها وإكراهاتها؟ ذلك سؤال آخر يتطلب معالجة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد 222 إبريل/ أغسطس 1997.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، المستقبل العربي، العدد 229 آذار/ مارس 1998
- سيار الجميل، العولمة، اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، المستقبل العربي، العدد 217 آذار/ مارس 1997
- نايف على إعبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، العدد 221 تموز/ يوليو 1997
- محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل؟، المستقبل العربي، العدد 229 آذار/ مارس 1998
- سيدي محمد ولد الجيد، العولمة أمر لا بد منه فهل الملاذ في الهروب منها أم إليها، جريدة الشعب، العدد 6443، يناير 1999

- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية والثقافية، عشرة أطروحات، المستقبل العربي، العدد 228 شباط/ فبراير 1998

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

-Reich Robert : L'économie Mondialisée, Editions Américaines 1991

-Jacques ADDA : La mondialisation de l'économie,2. Problèmes ; édition la découverte ; Paris 1996.